عن الحروف بعد اشتراكهما في كونهما موضوعة لمشخصات وضعا عاما
الثاني ان الاشارة العقلية كما في الصلة لا تفيد التشخص فا
ن تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية اما كون القيد كليا
فظاهر واما كلية المقيد فلان اسم العالم بالوضع لا يفهم من المو
صول وحده الا الامر الذي هو آلة لملاحظة المشخصات وقد
يقيد ذلك المفهوم في ذهنه بمضمون الصلة الذي هو كلي الا انه لا
يفهم السامع عنه بمجرد ذلك مشخصا وان صح فهم المشخص
بانضمام امر آخر خارج هو استحضار انتساب مضمون الصلة
فيه وعلم السامع بذلك بخلاف قرينة الخطاب والحس للمضمر
واسم الاشارة فانهما يفيدان التشخص فلذلك كانا اي
المضمر واسم الاشارة جزئيين وهذا اي الموصول كليا
وفيه بحث وهو ان عدم مفهومية المشخص بمجرد الصلة لا
يوجب كلية الموصول مع ان الموضوع له والمستعمل فيه ا
لمشخص على ان القرينة في الموصول ليست مجرد الصلة بل
بانضمام امر خارج وهو مع ذلك المجموع كما جعله قرينتهما

وكانه

وكانه اراد انهما عدا جزئيين وهذا كليا تنبيها على الفرق لا انه
كلي حقيقة واشار ذلك الفرق بناء على ما اشتهر من اطلاق
القرينة في الموصول على نفس صلته هذا وقد يناقش فيما ذكر
من ان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية بانه اذا جاز
في العامين ان يرتفع عمومهما بتقييد احدهما بالآخر ويختصا
بنوع واحد فلم لا يكون تقييد الكلي بالكلي في بعض الصور
والمراتب موديا الى امتناع فرض الاشتراك وقد يدعي بدا
هة عدم افادة الجزئية الثالث علمت من هذا اي
مما سبق في التقسيم الفرق بين العلم والمضمر وهو
خصوص المعنى والوضع في العلم مع وحدة المعنى والوضع
الخاص وعموم الوضع في المضمر وعلمت الكل ايضا وتقسيم الجزئي
اي اليهما ونسب اسم الاشارة حال من المضمر المجرور اي
متجاوزين اياه في شمول التقسيم حيث الشمله وفيه
رد على من جعل المضمر من الجزئي الحقيقي دون اسم الاشا
رة اي الصواب ان يعد اسم الاشارة من الجزئي ظنا مفعول له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)